

ملخص الرسالة باللغة العربية

دور القاضي الوطني في تفعيل التحكيم الإلكتروني

إعداد

جعفر ذيب عبد بدر المعاني

إشراف

الدكتور قيس الشرايري

يعتبر موضوع التحكيم الإلكتروني من المواضيع التي لاقت اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة من المشتغلين بالقانون، ولا أدل على ذلك من قيام الأساتذة الأكاديميين بمختلف تخصصاتهم بالتصدي إلى هذا الموضوع، وتبحث هذه الأطروحة في دور القاضي الوطني في تفعيل التحكيم الإلكتروني.

إن التحكيم الإلكتروني خليط من القواعد والشروط الخاصة بالطرق البديلة لحل المنازعات، التي وإن كانت مبنية على البنية التحكيمية التقليدية إلا أنها بلا شك قد ولدت قواعد جديدة شكلت نوعاً من الخصوصية للنوع الجديد من التحكيم، ذلك أن ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها أظهر الحاجة الملحة إلى استحداث وسائل قانونية تتفق مع طبيعتها الإلكترونية لفض المنازعات التي يمكن أن تثار بصدها، لذا ظهر التحكيم الإلكتروني ليكون الوسيلة الملائمة لفض مثل هذه المنازعات.

والتحكيم الإلكتروني لا يختلف عن التحكيم بصورته التقليدية إلا من حيث الوسيلة التي يتم من خلالها، ففكرة التحكيم الإلكتروني تتلخص في اعتماد أطراف التحكيم بشكل كلي أو جزئي لوسائل الاتصال الحديثة في الاتفاق على التحكيم، ثم جريان إجراءاته من جلسات وتبادل مستندات ومذكرات وسماع الشهود والخبراء، وانتهاء بصدور الحكم المنهي للنزاع، دون الحاجة إلى التواجد الشخصي للخصوم والمحكمين في مكان ما أو الانتقال المادي من مكان إلى الآخر.

وإزاء التطورات المتلاحقة التي شهدتها نظام التحكيم الإلكتروني، ظهرت العديد من الصعوبات والعقبات القانونية في أكثر من مسألة، ولا شك أن القضاء يلعب دوراً

خلاقاً في تجاوز التحديات التي تعترض طريق التحكيم الإلكتروني، ذلك إن ضمان فاعلية التحكيم الإلكتروني واحترام الآثار المترتبة عليه يقتضي تعاوناً وثيقاً بين القضاء وهيئات التحكيم، فالتحكيم لم يعد نظاماً رضائياً يتوقف نجاحه على حسن نية المحكّمين إليه، وهكذا يتبدى لنا أن خصومة التحكيم الإلكتروني ليست بمنأى عن ولاية القضاء، بحيث لا يقتصر دور القضاء على مجرد مراقبة حكم التحكيم الإلكتروني بعد صدوره، وإنما يمد القضاء يد العون إلى التحكيم الإلكتروني ويقدم مختلف أوجه المساعدة التي يكمل من خلالها القضاء سلطة المحكم المنقوصة لمساعدته في السير بالإجراءات وتمكينه من إصدار قرار التحكيم.

ولما كان القاضي الوطني يمارس نشاطاً هاماً، بمناسبة الدعوى الموضوعية التي يُدفع فيها بوجود اتفاق على التحكيم الإلكتروني، أو بمناسبة طلب تقديم المعاونة والمساعدة للتحكيم وهو الأمر الذي يتجلى في صور عدة لعل من أبرزها الاعتراف لقضاء الدولة باتخاذ الإجراءات الوقتية والتحفّظية وحسم المسائل الأولية والحصول على الأدلة وغيرها من الأمور التي يساهم القضاء فيها بمساعدة التحكيم؛ أو بمناسبة الدور الرقابي الذي يلعبه قضاء الدولة إزاء حكم التحكيم الإلكتروني، من خلال الرقابة القضائية عند الطعن على حكم التحكيم الإلكتروني، أو من خلال الرقابة القضائية عند طلب تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، فقد تناولت هذه الأطروحة دور القاضي الوطني في تفعيل التحكيم الإلكتروني من خلال التعرض بشيء من التفصيل لصور تدخل القضاء في التحكيم، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول.

خصص الفصل الأول للمقدمة، وقد ضمنت هذه المقدمة مشكلة البحث، وعناصر المشكلة وأهمية البحث ومحدداته ومنهجية الدراسة المستخدمة، حتى يمكن فهم مشكلة الدراسة وموضوعها.

وجاء الفصل الثاني في ثلاثة محاور أساسية ليعالج الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، حيث خصص المحور الأول للتعريف بالتحكيم الإلكتروني، فنبحت في البند الأول مفهوم التحكيم الإلكتروني وخصائصه، وفي البند الثاني الإطار التشريعي للتحكيم الإلكتروني، وفي البند الثالث الأسباب الدافعة لقيام القاضي الوطني في تفعيل نظام التحكيم الإلكتروني.

أما المحور الثاني فقد خصص لمعالجة الإطار الموضوعي للتحكيم الإلكتروني، حيث نبحث في البند الأول مفهوم اتفاق التحكيم الإلكتروني والطبيعة القانونية له وصوره، ونبحث في البند الثاني الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم الإلكتروني، ونبحث في البند الثالث الشروط الشكلية لاتفاق التحكيم الإلكتروني.

أما المحور الثالث فقد خصص لمعالجة الإطار الإجرائي للتحكيم الإلكتروني، حيث نبحث في البند الأول عرض النزاع على هيئة التحكيم، ثم نبحث في البند الثاني أبرز الإشكاليات التي تثيرها إجراءات الخصومة التحكيمية الإلكترونية.

أما الفصل الثالث من هذه الأطروحة، فقد عالج دور القاضي الوطني في تحقيق فاعلية التحكيم الإلكتروني في إطاره الموضوعي والإجرائي، وقد قسم إلى ثلاثة محاور:

حيث خصص المحور الأول لدور القاضي الوطني في تقدير حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات، حيث نبحث في البند الأول مفهوم الإثبات وأهمية دور القاضي الوطني بصدده، ونبحث في البند الثاني وسائل الاتصال الحديثة المستخدمة في التحكيم الإلكتروني، ونبحث في البند الثالث دور القاضي الوطني في تقدير حجية وسائل الاتصال الحديثة.

أما المحور الثاني فقد تناول دور القاضي الوطني في تحقيق فاعلية التحكيم الإلكتروني في إطاره الموضوعي، حيث نعرض في البند الأول دور القاضي الوطني في تقدير حجية اتفاق التحكيم الإلكتروني وتحديد الآثار القانونية الناشئة عنه، كما نعرض في البند الثاني لدور القاضي الوطني في تقرير مبدأ استقلال شرط التحكيم وتحديد الآثار القانونية الناشئة عنه، ونعرض في البند الثالث لدور القاضي الوطني في تحديد القانون واجب التطبيق على موضوع النزاع، وأخيراً نعرض في البند الرابع لدور القاضي الوطني في تحديد القانون واجب التطبيق على إجراءات التحكيم الإلكتروني.

أما المحور الثالث فقد تناول دور القاضي الوطني في تحقيق فاعلية التحكيم الإلكتروني في إطاره الإجرائي، من خلال دور القاضي الوطني في رد الدعوى لوجود

اتفاق التحكيم الإلكتروني، وتكلمة سلطة المحكمين، وحسم المسائل الأولية، واتخاذ التدابير الوقائية والتحفيزية، ودوره في تشكيل هيئة التحكيم.

بينما عالج الفصل الرابع دور القاضي الوطني في الاعتراف بأحكام التحكيم الإلكترونية، حيث خصص المحور الأول لمعالجة دور القاضي الوطني في تقدير حجية حكم التحكيم الإلكتروني، من خلال كيفية صدور حكم التحكيم الإلكتروني، بالنظر إلى آثار حكم التحكيم الإلكتروني.

أما المحور الثاني فقد عالج دور القاضي في إبطال حكم التحكيم الإلكتروني، من خلال تقدير دور القضاء بشأن أسباب بطلان حكم التحكيم، وبيان سلطة المحكمة المختصة عند نظر دعوى بطلان الحكم التحكيمي الإلكتروني.

أما المحور الثالث فقد عالج دور القاضي الوطني في تنفيذ أحكام التحكيم الإلكترونية من خلال دراسة تنفيذ حكم التحكيم ودور القاضي الوطني إزاء تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني.

بينما توج الفصل الخامس بمحاوره الثلاثة الخاتمة والنتائج متبوعة بالتوصيات، التي نأمل أن تكون ثمرة مفيدة لهذا الجهد المتواضع في ميدان التحكيم الإلكتروني، ودور القضاء الوطني في تفعيل نظام التحكيم الإلكتروني بشكل خاص، والله من وراء القصد.

English Abstract
The Role of the National Judge in The Activation of Electronic Arbitration

Prepared by:
Ja'afar Dheeb Abed Badir Al-Ma'ani
Supervisor:
Dr. Qais Al-Sharari

Electronic arbitration is considered one of the subjects that attracted much attention from legal researchers lately, A proof of that is the great number of academics and professors who studied this matter. This research concentrates on the role of the national judge in promoting electronic arbitration.

Electronic arbitration is a number of rules and terms regarding the alternative ways of resolving conflicts. Although electronic arbitration is based on the traditional arbitration, it certainly generates a new set of rules which give a degree of specialty for this new kind of arbitration. In a world dominated by e-commerce, the need for a new means of the same nature in order to resolve the resulting conflicts became more obvious. Electronic arbitration is the answer and the best solution in dealing with these conflicts.

The difference between traditional and electronic arbitration is only the means by which the conflicts are resolved because e-arbitration (electronic arbitration) is in essence relying, entirely or partially, on the modern means of communication to reach to an agreement of arbitration. Then, it runs all the procedures starting with hearings, document and memoranda swapping, witness and expert hearing, and ending with judgment without the need for actual presence of litigants in the court nor the physical transition from one place to another.

A number of legal difficulties and obstacles came to the fore due to the constant changes in the e-arbitration system and there is no doubt that the judicial system plays a key role in facing the challenges impeding e-arbitration as the guarantee of e-arbitration's efficiency and respecting its resulting effects requires a cooperation between the judicial system and arbitration bodies. Arbitration ceased to be a consensual system the success of which depends on the good faith of both parties. Hence, the litigation in e-arbitration falls under the jurisdiction of the judicial system where the role of justice is not confined to mere control and observation. It rather assists e-arbitration in all possible means to integrate the power of arbitrator and aid in completing all procedures to reach to a verdict.

Considering the importance and vitality of the national judge's role in many different cases, this research concentrates on the judge's role in enhancing and promoting electronic arbitration by thoroughly discussing the areas of overlap between the judicial system and arbitration. An example of that is substantive cases, in which the judge arbitrates through electronic arbitration, submitting motions for assistance or assisting in arbitration which in itself is represented in many ways some of which are admission for the state's judicial system to take temporary and precautionary actions, settling preliminary issues and recovering pieces of evidence. Furthermore, the judicial system has a supervisory role on electronic arbitration in the judgment stage and the execution of that judgment.

This research falls into five chapters. The **first chapter** is allocated for the introduction to state the research subject, its elements, importance, definitions and study methodology.

The **second chapter** is divided into three sections discussing the legal frame of electronic arbitration. The first section defines electronic arbitration in its first point. The second point studies the legislative frame of electronic arbitration while the third point discusses the reasons why the national judge would activate electronic arbitration.

The second section discusses the substantive frame of electronic arbitration from three aspects. Those are the concept of electronic arbitration agreement and its nature as well as types, the substantive terms of the electronic arbitration agreement, and the adjective terms of the electronic arbitration agreement.

The third section concentrates on the procedural frame of electronic arbitration and is divided into two parts. The first part is presenting the conflict in front of the arbitration board while the second is the main problems in electronic litigation procedures.

The **third chapter** deals with the role of the national judge in achieving efficiency in electronic arbitration in its substantive and procedural frames. This chapter consists of three sections. The first section is about the role of the national judge in evaluating the authenticity of modern means of communication and its proof of evidence. The discussion starts by defining the concept of proof and the importance of the national judge's role in this area then it illustrates the modern means of communication that are used in electronic arbitration followed by discussing the role of the national judge in evaluating the authenticity of these means of communication.

The second section of the third chapter studies the role of the national judge in achieving efficiency of electronic arbitration in its substantive frame under three titles. Those are the role of the national judge in evaluating the authenticity of electronic arbitration agreement and

explaining the legal effects of this agreement, the role of the national judge in stating the concept of independence of arbitration terms and its legal effects, and the role of the national judge in naming the applicable law in the subject of litigation.

The role of the national judge in achieving efficiency of electronic arbitration in its procedural frame is discussed in the third section. It gives the attention to the judge's role in dismissing the case for electronic arbitration agreement, completing the power of arbitrators, settling the preliminary issues, taking temporary and precautionary measures and the judge's role in forming the arbitration board.

The **fourth chapter** sheds the light on the national judge's role in acknowledging the verdicts of electronic arbitration in three sections. The first section discusses the role of the national judge in evaluating the authenticity of electronic arbitration verdict through studying the methodology of issuing the verdict of electronic arbitration in the first part and, in the second part, discussing the effect resulting from the electronic arbitration verdict.

The second section is allocated to deal with the annulment of electronic arbitration verdict in two sections the first of which studies the reasons of annulment and the second studies the power of the competent court when hearing the case of annulment.

The third section deals with the role of the national judge in executing the verdicts of electronic arbitration by studying the execution of the verdict and the judge's role in this stage.

Last, the **fifth chapter** gives the conclusion, results and the recommendations.